

**EGYPT**



**مصر**

The Permanent Mission of Egypt  
to the United Nations  
New York

بعثة مصر الدائمة  
لدى الامم المتحدة  
نيويورك

**United Nations General Assembly  
Sixth Committee (75<sup>th</sup> Session)**

**اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة  
(الدورة 75)**

**Statement on Agenda Item 114:**

**بيان حول البند 114:**

**“Measures to Eliminate International  
Terrorism”**

**“تدابير مكافحة الإرهاب الدولي”**

**Dr. Ahmed Abdelaziz**

**د/ أحمد عبد العزيز**

**First Secretary (Legal Advisor)**

**سكرتير أول (مستشار قانوني)**

**7 October 2020**

**7 أكتوبر 2020**

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة للجمعية العامة في دورتها الحالية، كما أهنئ أعضاء هيئة المكتب الموقرين على اختيارهم لعضوية هيئة المكتب، مُتمنياً لكم ولهم التوفيق والسداد في أداء المهام الكبيرة المنوطة بكم خلال هذه الدورة. كما أؤكد تقدير وفد بلادي لجهودكم وسكرتارية اللجنة السادسة في حسن تنظيم عمل اللجنة خلال هذه الدورة التي تأتي في ظروف استثنائية بكل تأكيد على ضوء جائحة الكوفيد-19.

السيد الرئيس،

تؤيد مصر بيان الكاميرون نيابةً عن المجموعة الأفريقية، وكذا بيان وفد المملكة العربية السعودية باسم المجموعة الإسلامية، وبيان إيران نيابةً عن أعضاء حركة عدم الانحياز. كما يتقدم وفدنا بالشكر للسكرتارية على إعداد التقرير محل العرض A/75/176.

السيد الرئيس،

كشف تقرير السكرتير العام بوضوح وفرة التدابير الوطنية والإقليمية والدولية الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي، سواء من تشريعات وطنية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، أو وثائق قانونية دولية. ومع ذلك، فنحن لا نزال في أمس الحاجة لتحريك النقاش الخاص بالاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب للأمام، والتوافق على نقاط الخلاف التي لا تزال غير محسومة اتصالاً بتعريف الإرهاب، بما يحكم الإطار الاتفاقي الدولي المنظم لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تُجدد مصر دعوتها لعقد المؤتمر الدولي حول الإرهاب الذي أصبح ضرورة ملحة لحسم النقاط الخلافية بالاتفاقية الشاملة على مستوى سياسي رفيع.

السيد الرئيس،

يُسعدني أن أحيطكم بأن مصر قد أصدرت تقريرها الوطني الأول لمكافحة الإرهاب 2020 في يوليو من العام الحالي، وهو تقرير شامل يستعرض جهود الدولة المصرية في مكافحة الإرهاب على مختلف المحاور، بما

يتسق مع استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأسمحوا لي، أن أعرض هنا بشكل مُختصر أبرز عناصر التقرير.

يتناول التقرير المقاربة الشاملة التي تتبناها مصر في مكافحة الإرهاب، التي وهي مقاربة تقوم على إرساء ركائز الدولة الوطنية، وتدعيم أجهزة إنفاذ القانون بها، والمواجهة المادية لكافة التنظيمات الإرهابية دون إستثناء، ومحاسبة الدول التي توفر الدعم والملاذات الآمنة لها، وضمان المحاسبة القانونية لكافة العناصر المتورطة في مختلف الأنشطة الإرهابية، وذلك بالتوازي مع مكافحة الخطاب الإرهابي والمتطرف، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الفقر، بما يُغلق الباب أمام التنظيمات المتطرفة والإرهابية لتجنيد عناصر جديدة والتغريب بالشباب والشابات، فضلاً عن تعزيز رعاية ضحايا الإرهاب، وهو عنصر تهتم بلادي به بشكل أساسي حيث كانت من الدول المؤسسة لمجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب.

يستعرض التقرير الوطني الأطر التشريعية المنظمة لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن سياسات مواجهة الفكر الإرهابي والمتطرف، وإجراءات المكافحة المختلفة التي طورتها الدولة المصرية، وأبرزها:

- على المستوى التشريعي، شهدت السنوات الماضية إصدار وتحديث العديد من القوانين الخاصة لمواجهة الإرهاب من جوانبه المختلفة، والتي تشمل؛ قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 (وتعديله في 2020)، وقانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2002 (وتعديله في 2014)، وقانون الكيانات والأفراد الإرهابية لسنة 2015 (المُعدل في 2020)، وقانون مكافحة الجرائم الالكترونية لعام 2018. وتهدف جميع التشريعات المتقدمة إلى إحكام مواجهة الإرهاب وسد الثغرات التي تكشفها التجربة العملية، وضمان التوافق مع استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن، وقرارات وتوصيات الهيئات الدولية الأخرى التي تشترك مصر في عضويتها.

- بالنسبة لمواجهة الفكر الإرهابي والمتطرف، تولي الدولة المصرية أهمية خاصة لهذا المحور، حيث تنشط المؤسسات الدينية المصرية - الأزهر الشريف ودار الإفتاء - بما هو معروف عنها من تبني المنهج الديني المعتدل، في التصدي للفتاوى التكفيرية والمتطرفة من خلال "مركز الأزهر للفتاوى الالكترونية"،

و"مرصد الأزهر لمكافحة التطرف" الذي يقوم برصد الأفكار المتطرفة بالمجال الافتراضي باثني عشر لغة، وينشر الردود عليها مستغلاً وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، فضلاً عن نشر المفاهيم الصحيحة للإسلام، وقيم التسامح والتعايش السلمي.

- أمنياً، تنشط أجهزة إنفاذ القانون المصرية في التصدي للتحديات المعاصرة للإرهاب، وفي مقدمتها ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تستغلهم - للأسف الشديد - بعض الدول لتحقيق أهدافها السياسية، فضلاً عن مكافحة الجريمة الإلكترونية بما في ذلك التحريض على الإرهاب، وتمويل الأنشطة الإرهابية. وقد حققت المواجهة الأمنية نجاحات عديدة للتنظيمات الإرهابية المحلية داخل القطر المصري، بما في ذلك تنظيم أنصار بيت المقدس الذي ينشط في جزء محدود من محافظة شمال سيناء. على جانب آخر، تعمل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي وحدة الاستخبارات المالية المصرية، بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة على ضمان التنفيذ السريع لكافة قرارات لجان عقوبات مجلس الأمن، خاصة لجنة 1267 - لجنة عقوبات داعش والقاعدة.

السيد الرئيس،

ختاماً، تتطلع مصر للاشتراك بفاعلية في عملية المراجعة السابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المؤجلة إلى الدورة 75 للجمعية العامة، التي سيقع على عاتقها مناقشة مستجدات شديدة الأهمية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، سواء اتصالاً بالعلاقة بين الكورونا والإرهاب الدولي أو غيره من الموضوعات مثل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلاً عن الدورة الثانية من أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المقرر عقده في نهاية عملية المراجعة، الذي سيشتمل على العديد من الفعاليات الهامة.

شكرًا السيد الرئيس.